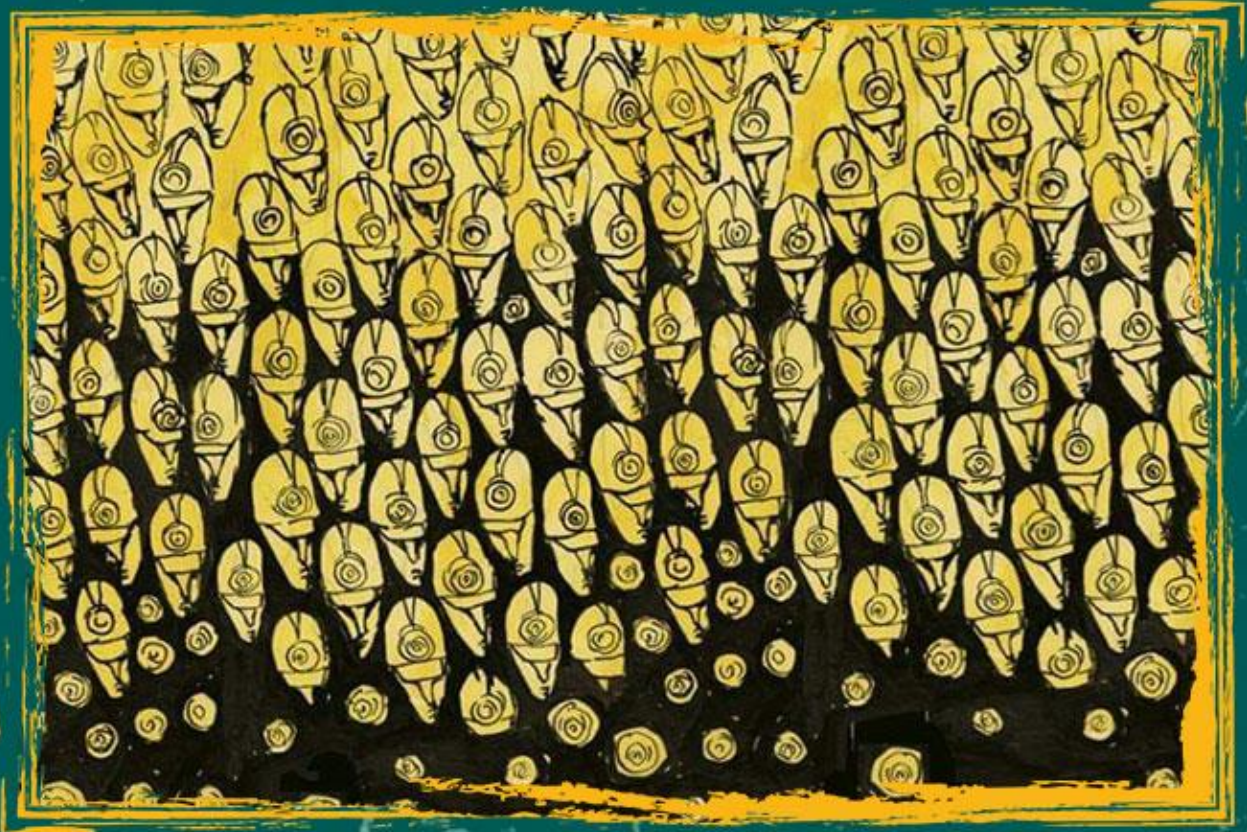


إيفا بلين

المؤسسات القسرية والقادة القسريون



مركز آسو للاستشارات والدراسات الاستراتيجية

هي مؤسسة بحثية تغطي مجالاً إقليمياً واسع النطاق، تهتم بمتابعة التطورات على ساحة جيواستراتيجية واسعة تشمل بلاد الشام بصفة خاصة والشرق الأوسط بصفة عامة، مع الاهتمام بالشأن السوري والعراقي، وللمركز مقر في سوريا والعراق.

يعمل المركز على تقديم مساهمات فكرية ومعرفية جادة تعنى بالمنطقة وتؤثر في مستقبلها في مجال الاستشارات والدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية والأمنية واستطلاعات الرأي والتدريب الإدري. انطلاقاً من مبدأ الجودة والتميز في خدمة المجتمع الذي شكل الدافع الرئيس للعملية التنموية، جاء إنشاء مركز آسو للاستشارات والدراسات الاستراتيجية ليكون مركزاً للتفكير وصنع السياسات العامة محلياً وإقليمياً وإعداد وتأهيل وتنمية كوادر وقيادات على درجة عالية من المهارة والعلم الحديث في المجالات المختلفة.

حقوق النشر محفوظة ٢٠٢١

السؤال الذي نطرحه هنا هو التالي: لماذا أثبتت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أنها تقاوم التحوّل الديمقراطي على ذلك النحو الاستثنائي الذي يتعارض بصورة لافتة مع مناطق العالم الأخرى؟ وما نراه هو أنّ الجواب لا يكمن في العوامل الثقافية أو الاجتماعية الاقتصادية بل في طبيعة الدولة الشرق أوسطية، والأهم من ذلك في القوة الاستثنائية التي تتمتع بها مؤسساتها القسرية وقدرتها على قمع المبادرات الديمقراطية. وهناك أربعة عوامل تفسّر لنا ما تتمتع به الدولة الشرق أوسطية من قدرة قسرية استثنائية: السبيل الذي تتبّعه المنطقة في التوصل إلى الريع والدعم المتواصل الذي يقدمه الرعاة الدوليون، والطابع الأبوي الذي تتسم به مؤسسات الدولة، والدرجة المحدودة التي يتّصف بها الحراك الشعبي الذي يهدف إلى إجراء إصلاحات الديمقراطية.

لماذا بقيت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فريدة في مقاومتها عدوى الموجة الثالثة من موجات التحوّل الديمقراطي؟ ففي حين تضاعف تقريباً عدد الديمقراطيات الانتخابية حول العالم منذ العام ١٩٧٢، نجد أنّ عدد هذه الديمقراطيات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سجّل تدهوراً مطلقاً خلال الفترة ذاتها. فاليوم لا يُصنّف من بين بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا البالغ تعدادها واحد وعشرون بلداً سوى بلدين اثنين بين البلدان الديمقراطية الانتخابية، وذلك بعد أن كانت ثلاثة بلدان في العام ١٩٧٢. كما أنّ الركود واضح أيضاً فيما يتعلّق بضمان كلّ من الحقوق السياسية والحريات المدنية. وفي حين تضاعف عدد البلدان التي تُصنّف من قبل الفريدوم هاوس على أنها "حرّة" في كلّ من أميركيتين ومنطقة الهادي الآسيوية منذ أوائل سبعينيات القرن العشرين، وفي حين تضاعف هذا العدد عشر مرات في أفريقيا وازداد على نحو واضح في أوروبا الوسطى والشرقية، فإننا لا نجد أيّ تحسّن على هذا الصعيد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فمجمّل العلامات في العام ٢٠٠٢ لا يختلف إلا قليلاً عنه في العام ١٩٧٢. فهناك خمسة عشر بلداً من بلدان هذه المنطقة تُصنّف على أنها "ليست حرّة" وخمسة بلدان تُصنّف على أنها "حرّة جزئياً"، وبلد واحد يُصنّف على أنه "حرّ". (انظر الجدول ٢-١).

الجدول ٢-١: تصنيف فريدوم هاوس لبلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ١٩٧٢ و٢٠٠٢.

الحقوق السياسية/ الحريات المدنية

(مجموع العلامات) التصنيف من حيث الحرية

البلد	٧٣/١٩٧٢	٠٠٢/٢٠٠١	٧٣/١٩٧٢	٠٠٣/٢٠٠٢
الجزائر	٦,٠	٥,٥	غير حرّ	غير حرّ
مصر	٦,٠	٦,٠	غير حرّ	غير حرّ
إيران	٥,٥	٦,٠	غير حر	غير حر
العراق	٧,٠	٧,٠	غير حر	غير حر
ليبيا	٦,٥	٧,٠	غير حر	غير حر
عُمان	٦,٥	٥,٥	غير حر	غير حر
السلطة الوطنية الفلسطينية	*-	٥,٥	-	غير حر

قطر	٥,٥	٦	غير حر	غير حر
المملكة العربية السعودية	٦,٠	٧,٠	غير حر	غير حر
السودان	٦,٠	٧,٠	غير حر	غير حر
سوريا	٦,٠	٧,٠	غير حر	غير حر
تونس	٥,٥	٥,٥	غير حر	غير حر
الإمارات العربية المتحدة	٦,٠	٥,٥	غير حر	غير حر
اليمن (الجنوبي)	٧,٠	٦,٠	غير حر	غير حر
لبنان	٢,٠	٥,٥	غير حر	حر
البحرين	٥,٥	٥,٥	حر جزئياً	حر جزئياً
الأردن	٦,٠	٥,٠	حر جزئياً	غير حر
الكويت	٤,٠	٤,٥	حر جزئياً	حر جزئياً
المغرب	٤,٥	٥,٠	حر جزئياً	حر جزئياً
تركيا	٣,٥	٤,٥	حر جزئياً	حر جزئياً
اليمن الشمالي	٤,٤	**-	حر جزئياً	-
إسرائيل	٢,٥	٢,٠	حر	حر

ملاحظات: يُعتبر البلد الذي يقع معدّله بين ١-٢,٥ بلدًا حرًا، والبلد الذي يقع معدّله بين ٣-٥,٥ يُعتبر حرًا جزئياً، ومن ٥,٥-٧ غير حرّ. انظر الموقع www.freedomhouse.org

*- لم تكن السلطة الفلسطينية قد وُجِدَت بعد.

**- توحد اليمن الشمالي والجنوبي في عام ١٩٩٠.

قلّة قليلة من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وبصورة خاصة المغرب والأردن والبحرين واليمن، هي التي بدأت تقدّمًا جديرًا بالذّكر باتجاه اللّبرلة السياسية منذ أواسط تسعينيات القرن العشرين. وبصورة عامة فإنّ الغالبية الساحقة من بلدان المنطقة قد أخفقت في التقاط موجة التحول الديمقراطي التي اكتسحت كلّ جزء تقريباً من أجزاء المعمورة. فلماذا؟

لقد أعمل كثير من المحلّلين فكرهم في هذا السؤال. والعادة أن تشير التفسيرات التي يقدّمها هؤلاء المحلّلون إلى شكاوى متكررة من إخفاقات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وأولى هذه الشكاوى أنّ المجتمع المدني ضعيف ولا يشكّل تالياً ذلك النصير الفاعل للديمقراطية. فنقابات العمال مجرّد أصداف فارغة؛ وجمعيات رجال الأعمال تفتقر إلى أيّ استقلال موثوق؛ والمنظّمات غير الحكومية تفتقر إلى أيّ أساس متين. وضعف الحياة التعاونية يقوِّض تطوّر أية قوة اجتماعية مقابلة يمكنها أن تفرض على الدولة أن تكون مسؤولة

عما يفصله الشعب. كما أنّ هذا الضعف يقلص الفرص المتاحة أمام المواطنين للمشاركة في المشاورة الجمعية، ويشوّه تطوّر ثقافةٍ مدنيّة من ذلك النوع الذي يشكّل أساساً للديمقراطية المعافاة.

والشكوى الثانية هي أنّ القطاعات الاقتصادية القائمة تبقى بين يديّ الدولة إلى حدّ بعيد، فعلى الرغم ممّا يقارب العقدين من التجريب والتعديل الهيكلي، لا يزال القطاع العام يحظى بالحصة الأكبر من العمالة والنتاج الوطني الإجمالي في معظم بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وهذا التراث من الإيديولوجيات الدولتية والانتهازيات التي تغتذي على الربح إنّما يقوِّص القدرة على بناء قوة اجتماعية مستقلة تقف قبالة الدولة.

والشكوى الثالثة هي أنّ الشعب فقير، والتعليم متدنّي، والللمساواة تبلغ درجاتٍ كبيرة ومهمة. وليس من غير المعتاد أن يكون خمس السكان في بلدٍ معين تحت خطّ الفقر، وأن يكون اثنان وثلاثون بالمئة من البالغين أميين، فدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تقع في النصف الأدنى من مؤشر التنمية البشرية الذي وضعته الأمم المتحدة على الرغم من الثراء الفاحش الذي تتمتع به بلدان عديدة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ومثل هذه الشروط تُضعف التزام كلٍّ من النخبة والجماهير بالإصلاح الديمقراطي. فالجماهير لا تعطي الأولوية لمثل هذا الإصلاح والنخبة لديها من الأسباب ما يجعلها تخشاه. ولذلك فإنّ أنصار الديمقراطية ليسوا سوى قلة متناثرة.

والشكوى الرابعة هي أنّ بلدان هذه المنطقة بعيدة جغرافياً عن مركز التحول الديمقراطي. فقلة من هذه البلدان، ما عدا تركيا، هي التي تتاخم على نحو مباشر تلك النماذج الناجحة من الحكم الديمقراطي. وهو أمرٌ ثبت أنّ له أثر واضح وبالغ الأهمية في تغذية الموجة الثالثة وتعزيزها في مناطق أخرى من العالم، لكنه أثر خفيف في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

والشكوى الخامسة، حين تُمنى بالفشل جميع الشكاوى الأخرى، هي الثقافة التي يعود إليها كثير من المحللين. فالثقافة، وخاصة تشبّع منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالإسلام، هي ثقافة تميز المنطقة بالفعل، ولا شك أنّها تفسّر بعضاً من تلك الاستثنائية التي تسم المنطقة، خاصة ما أبداه الإسلام من عدم الاحتفاء بالديمقراطية.

وباختصار، فإنّ منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تفتقر إلى المتطلّبات الأساسية التي يقتضيتها التحول الديمقراطي. فغياب المجتمع المدني القوي، والاقتصاد الذي يدفعه السوق، ومستويات الدخل والتعليم الكافية، والجوار الديمقراطي، والثقافة الديمقراطية، هو غياب يفسّر إخفاق المنطقة في التقاط الموجة الثالثة.

غير أنّ أياً من هذه التفسيرات ليس كافياً. فمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ليست فريدة بأيّ حال من الأحوال في افتقارها إلى متطلّبات الديمقراطية. فثمة مناطق أخرى كانت تعاني من هذا الافتقار لكنها استطاعت على الرغم من ذلك أن تتدبّر أمر الانتقال. فالمجتمع المدنيّ ضعيف في أفريقيا جنوب الصحراء ذلك الضعف سيء الصيت، ومع ذلك فإنّ ثلاثة وعشرين من أصل اثنين وأربعين بلداً هي البلدان التي قامت ببعض الإجراءات التي يتطلّبها التحول الديمقراطي بين ١٩٨٨ و١٩٩٤. والقطاعات الاقتصادية القائمة كانت بأكملها تحت سيطرة الدولة في أوروبا الشرقية قبل سقوط جدار برلين، ومع ذلك فإنّ الغالبية العظمى من بلدان هذه المنطقة نجحت في التمسك بهذا التحول في تسعينيات القرن العشرين. والفقر والللمساواة، دَعَّ عنك البعد الجغرافي عن المراكز الديمقراطية، هما من الخصائص المميّزة للهند، وموريشيوس، وبوتسوانا، ومع ذلك فإنّ هذه البلدان نجحت في التمسك بالديمقراطية. كما أنّ الثقافات العالمية الأخرى، خاصة الكاثوليكية والكونفوشية، قد انهمّت في أوقات مختلفة بأنّها لا تنسجم مع الديمقراطية؛ ومع ذلك فإنّ هذه الثقافات لم تحلّ بين بلدان في أميركا اللاتينية، أو جنوب أوروبا، أو شرق آسيا وبين الديمقراطية.

المتطلّبات الأساسية- مقارنة مفيدة؟

تشير المقارنات بين المناطق والمراحل الزمنية إلى أنّ التحول الديمقراطي هو ثمرة بالغة التعقيد، فما من متغيّر واحد يثبت قطّ أنّه لازم وكافٍ على نحوٍ شامل لفرض هذا التحول. وينبغي أن يتمّ التخلّي عن أيّ تصوّر يركّز على متطلّب واحد من متطلّبات الديمقراطية. ولكن هل ينبغي التخلّي عن التصرّو الذي يشير إلى مجموع المتطلّبات؟ قد يكون من المغري التمسك بهذه الفكرة. فالإخفاق المتراكم في تحقيق كثير من الشروط المرتبطة تاريخياً بالتحول الناجح لا بدّ أن يعيق التحول الديمقراطي اليوم. وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فإنّ الإخفاق في تحقيق كثير من هذه الشروط في أنّ معاً (أي المجتمع المدني الضعيف، والاقتصاد الذي تسيطر عليه الدولة، التعليم المتدني، الدخل الفردي المحدود، والبعد عن مراكز الديمقراطية) قد يفسّر مقاومة هذه المنطقة للتحول الديمقراطي.

غير أنني لست مقتنعاً بذلك. وأقول مرّة أخرى، إنّ منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ليست فريدة في هذا الإخفاق المتراكم.

فالعجز عن تحقيق هذه الشروط هو السبب في أنّ الديمقراطية تستند إلى مثل هذه الأرضية المزعزعة في كثير من أجزاء العالم، وهو السبب الذي يدفع كثيراً من المحللين إلى اللجوء إلى "ديمقراطية ذات صفات" (وهو مصطلح آخر من مصطلحات الديمقراطية الناقصة) لدى قيامهم بتصنيف الكثير من منتجات موجة التحول الديمقراطي الثالثة في أفريقيا، وفي أميركا اللاتينية. ومن الواضح أنّ الإخفاق المتراكم في تحقيق المتطلبات الأساسية للديمقراطية يقوّض ترسيخ الديمقراطية. غير أنّه لا يستطيع وحده أن يفسّر الإخفاق في إجراء التحول الديمقراطي لأنّ كثيراً من البلدان التي ينقل كاهلها "الإخفاق في تحقيق الشروط الأساسية" تمكّنت على الرغم من ذلك من القيام بتلك القفزة على نحو ناجح. وهذا ما يوضحه الانتقال إلى الديمقراطية الذي أنجزته الدول الإفريقية جنوب الصحراء والتي عادةً ما تُصنّف بأنها دول فقيرة مثل كثير من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إن لم تكن أسوأ منها تبعاً للمؤشرات الاجتماعية الاقتصادية، وتبعاً لدرجة قربها من الديمقراطيات الناجحة وقوة المجتمع المدني. والأحجية التي تطرحها تجربة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ليست لماذا أخفقت الديمقراطية في الرسوخ في المنطقة (فمثل هذا الإخفاق كان متوقّعاً) بل لماذا أخفقت الغالبية العظمى من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مباشرة الانتقال والشروع به على الإطلاق. فهنا تكمن استثنائية المنطقة. ولكي نفسّر هذه الاستثنائية من الضروري أن ننظر أبعد من الإخفاق في تحقيق المتطلّبات الأساسية للديمقراطية، لأنّ هذا الإخفاق ليس استثنائياً وخاصاً بالمنطقة بأيّ حال من الأحوال.

تبصّرات مستمدّة من الأدبيات حول الثورة:

لماذا أفلت الانتقال الديمقراطي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وراغ منها إلى حدّ بعيد؟ فالمسألة ليست أنّ المنطقة كانت خالية من أيّ دافع ديمقراطي. ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كانت قد شهدت انبثاق المجتمع المدني غير الناضج (جماعات حقوق الإنسان، الروابط المهنية، جماعات العون الذاتي، الخ)، ولكن لتكتشف أنّ حصة الأسد من هذا المجتمع المدني قد قُيِّمَت أو استوعبتها الدولة. كما عملت الأنظمة الدوتنية بصورة متزايدة على تحرير أو لَبْرَلَة اقتصاداتها (غالباً بضغط من القوى الدولية)، غير أنّ أيّ بصيص من مبادرة سياسية مستقلة كانت تبديه القطاعات الخاصة البازغة حديثاً كان يلقي العقاب من القوى القائمة. وتفسيرات الإسلام التقدمية التي توافق على المعايير والمُثُل الديمقراطية كانت تواجه مقاومة المنظرين الإسلاميين، ثم تدفنها نخب الدولة المعادية لمثل هذه التفسيرات. وفي جميع الحالات، كانت الدولة القسرية التي تعارض الإصلاح الديمقراطي أشدّ المعارضة تُبْطِل أيّ مبادرة من المبادرات التي تساعد على قيام الديمقراطية.

ولكي نفهم ندرة الانتقال إلى الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من الضروري أن نعود إلى عمل كلاسيكي حول الثورة كانت تيدا سكوكبول قد كتبه منذ أكثر من خمسة وعشرين عاماً. فقد أشارت سكوكبول إلى أنّ الشيء المحيّر في الثورة هو أنه على الرغم من كون المتطلب الأساسي البدهي للثورة - عدم رضا الجماهير عن النظام القائم - ظاهرة شائعة نسبياً في التجربة الإنسانية، إلا أنّ الثورة الناجحة تبقى حدثاً نادراً نسبياً. فما الذي يفسّر هذا التباين بين السبب والنتيجة؟ والجواب، كما ترى سكوكبول، يكمن في قوة الدولة، والأهم من ذلك في قدرة الدولة على مواصلة احتكارها وسائل القسر. فحين يبقى جهاز الدولة القسري متماسكاً وفعالاً، يمكنه أن يواجه اسخط الشعبي على الرغم من غياب الشرعية، و"تفتت القيمة"، بل على الرغم من إحساس رعاياه الطاعين بالحرمان.

وباختصار، فإنّ قوة جهاز الدولة القسري وتماسكه وفعالته هي التي تقيم الفارق بين الحالات التي تنجح فيها الثورة وحالات الإخفاق الثوري أو حالات عدم قيام الثورة. ولعل الشيء ذاته يصحّ على الانتقال الديمقراطي. فهذا الانتقال الأخير لا يمكن أن يتمّ بنجاح إلا حين يفتقر جهاز الدولة القسري إلى الإرادة أو القدرة على سحقه وتحطيمه. أما حين يبقى جهاز الدولة القسري سليماً ومعارضاً للإصلاح السياسي، فإنّ الانتقال الديمقراطي لا يمكن أن يتمّ.

وما يشير إليه هو أنّ حلّ لغز الاستثنائية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لا يكمن في غياب شروط التحول الديمقراطي الأساسية بقدر ما يكمن في الشروط الحالية التي تعزّز السلطوية الشديدة، وخاصةً جهاز القسر الشديد الذي تحوزه الدول في تلك المنطقة. ففي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إرادة جهاز الدولة القسري وقدرته ذات البأس على قمع أي بصيص لأيّ مبادرة ديمقراطية هما اللتان أطفأتا إمكانية الانتقال إلى الديمقراطية. وهنا تكمن الاستثنائية الحقيقية التي تميّز بها هذه المنطقة.

ولا بدّ هنا من بعض الإيضاحات النظرية، وأول هذه الإيضاحات هو أنّ الإرادة والقدرة خاصيتان اثنتان مستقلتان لا تتطابقان ولا ينبغي أن تختصرا إلى خاصية واحدة. فقد يتمتع نظام ما بالقدرة على قمع القوى الديمقراطية دون أن تكون لديه إرادة القيام بذلك، كما كانت الحال في كوريا الجنوبية أيام رو تاي وو في العام ١٩٨٧. وقد يكون العكس هو الصحيح، كما كان الحال في بينين أيام ماثيو أحمد كيروكو في العام ١٩٨٩.

ثانياً، ثمة بعض الميل الذي نقرّ به في رأينا هذا نحو الخلط بين الجهاز القسري والنظام السلطوي الذي يحميه. فالتمييز بين الاثنين غالباً ما يكون صعباً حتى في الأنظمة التي يكون فيها رأس الدولة الرسمي مدنياً (كما هو الحال في مصر وسوريا والجزائر)، لأنّ رأس الدولة غالباً ما يكون متحالفاً ذلك التحالف الوثيق مع الجهاز القسري ومعتمداً على القسر ذلك الاعتماد الشديد في المحافظة على السلطة. والسيطرة المتبادلة التي يمارسها كلّ من أجهزة الأمن والزعيم المدني تمنح كلا منهما قدراً من السلطة على الآخر وتجعل من الصعب أن نتيّن من الذي يتمتّع من بينهما بالفاعلية الأكبر.

والمؤشّرات الكلاسيكية المستخدمة في تحديد وقياس السلطة النسبية (مثل السيطرة على أمور التعيين، والخلافة السياسية، والميزانية، ورسم السياسة) غالباً ما تخفق في رسم صورة واضحة لهذا الأمر. كما أنّ الروابط الأبوية بين النظام والجهاز القسري غالباً ما تزيد الخلط بين الاثنين. ففي الجزائر، على سبيل المثال، نجد أنّ الخلط بين النظام والجهاز القسري هو ذلك الخلط الواضح والمعلن لدرجة دفعت أحد المحلّلين إلى اقتباس الوصف الذي وصف به ميرابو بروسيا والقول: "لكلّ دولة جيش أما في الجزائر فإنّ للجيش دولة". ومشكلة الخلط هذه بين الأنظمة المدنية السلطوية والجيش ليست مشكلةً خاصةً بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بأيّ حالٍ من الأحوال. وعلى سبيل المثال، فإنّ روبن لكهام يستكشف هذه المشكلة في السياق الإفريقي. ومع ذلك فإنّ غلبة المنطق الأبوي في كثير من أنظمة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تجعل هذه المشكلة مشكلة عامة ومنتشرة على نحو خاص في هذه المنطقة.

ولكي نعيد صياغة رأينا، فإننا نقول: لقد أثبتت السلطوية أنها قوية وشديدة على نحو استثنائي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لأنّ جهاز القسر في كثير من دول هذه المنطقة أثبت أنه راغبٌ وقادرٌ بصورة استثنائية على تحطيم ما يصدر من الأسفل من مبادرات إصلاحية. ويمكن للتحليل المقارن أن يساعدنا على تفسير السبب. فتجربة المناطق الأخرى يمكن أن تكشف ما هو الاستثنائي في منطقة الشرق الأوسط أو شمال أفريقيا.

قوة جهاز القسر وشدّته

ما الذي يعطي جهاز النظام القسري شدّته وقوّته؟ ما الشروط التي يفقد فيها إرادته وقدرته على التمسك بالسلطة وتتيح للمجتمع أن يجزّب التحول الديمقراطي؟ يشير التحليل المقارن الذي يتناول أمثلة من مناطق متعددة إلى أربعة عوامل على الأقل تلعب دوراً حاسماً في هذه النتيجة.

أول هذه العوامل، هو أنّ شدّة جهاز القسر ترتبط ارتباطاً مباشراً بالحفاظ على القدرة المالية. فالمؤسسة الأمنية من المرجّح أن "تتخلى عن الشبح" حين يتأدّى على نحوٍ بالغ أساسها المالي. فحين يفقد الجيش قدرته على دفع معاشات مجنّديه ولا تعود القوى الأمنية قادرةً على تأمين السلاح والذخيرة، يتفكك جهاز القسر من الداخل. وهذا هو الدرس الذي تعلّمنا إيّاه تجربة أفريقيا جنوب الصحراء، حيث لم يكن الانتقال الديمقراطي، كما يشير جيفري هيربست، نتيجةً لفعل مجتمعات قوية بقدر ما كان عاقبةً لضعف الدول هناك، فقد توقف دفع الرواتب للجنود وتدهور الإمداد بالسلاح والذخيرة. وبات الانتقال الديمقراطي ممكناً لأن تفكك الجيش والمؤسسات الأمنية فتح فضاءً سياسياً يمكن أن تُدفع فيه متطلبات الديمقراطية إلى الأمام.

وثاني هذه العوامل، هو أنّ شدّة جهاز القسر تنجم أيضاً عن الحفاظ الناجح على شبكات الدعم الدولي. فمن المرجّح أن تفقد المؤسسة الأمنية إرادتها وقدرتها على التمسك بالسلطة حين تفقد دعمها الدولي الحاسم. وتواجه الأنظمة القسرية هذه المشكلة على نحوٍ خاص إذا ما كانت قد ترعرعت في كنف دعم دولي كبير (وقلة قليلة من الأنظمة السلطوية في القرن العشرين هي التي أفلتت من إحسان هذه القوة العظمى أو تلك في سنوات الحرب الباردة). فسحب الدعم الدولي يفتح زناد أزمة وجودية وأزمة مالية تعتريان النظام على حدّ سواء وغالباً ما تفضيان إلى إفقاده إرادته وقدرته على الاستمرار. وقد ثبت أنّ مثل هذا السيناريو هو سيناريو أساسي في أوروبا الشرقية، حين تراجع الاتحاد السوفييتي عن دعمه ومثّل مبدأ بريجينيف نهاية الدعم القسري لتلك الأنظمة وإرادتها التمسك بالسلطة. كما ثبت أنّ هذا السيناريو يحظى بالأهمية في أميركا اللاتينية، حيث أشاحت الولايات المتحدة بوجهها فجأةً وتوقفت عن دعم الأنظمة السلطوية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، ووجّهت بذلك صفعاً وجودية مهمّة لكثير من الأنظمة. كما ثبت أنّ هذا السيناريو هو

سيناريو أساسي في أفريقيا جنوب الصحراء حيث سحب الرعاة الأجانب، شريون وغربيون على حدٍ سواء، مع انطفاء الحرب الباردة، قدراً كبيراً من دعمهم ومعونتهم العسكرية وراح المانحون الغربيون يجعلون معونتهم الخارجية مشروطة بالإصلاح الديمقراطي على نحو متزايد.

والعامل الثالث، هو أنّ شدة جهاز القسر، ولمزيد من الدقة شدة إرادته في قمع مبادرات الإصلاح، تتناسب عكسياً مع مستوى مأسسته. فكلما ازدادت مأسسة الأجهزة الأمنية، زادت رغبتها في الابتعاد عن السلطة وإتاحة المجال أمام تقدّم الإصلاح السياسي، وكلما قلّت مأسستها، ضعفت قابليتها لهذا الإصلاح.

ولا تعني المأسسة ابتعاد الأجهزة الأمنية عن السياسة وخضوعها للسيطرة المدنية. ما تطرحه المأسسة هو مجموعة من الخصائص كان ماكس فيبر قد استخدمها في التمييز بين البيروقراطيات وبين المنظمات المدفوعة أبويًا. وجهاز القسر المأسس هو ذلك الجهاز المحكوم بالقانون، والقابل للتنبؤ بسلوكاته، والذي يتمتع بالكفاءة والأهلية. وهو جهاز يرسخ سبل الترقى المهني والتجنيد؛ وينم على حدود واضحة بين العام والخاص مما يحول بينه وبين ممارسة سلوك عدواني ضد المجتمع؛ ويجري فيه الحفاظ على الانضباط من خلال غرس أخلاقية الخدمة وفرض التراتبية القائمة على الكفاءة ذلك الفرض الصارم. وبالمقابل، فإننا نجد في الجهاز السلطوي المُنظَّم تبعاً لأسس أبوية أنّ اتخاذ القرارات يحكمه منطق الموانة، وأنّ التمييز بين المهمة العامة والخاصة غامض ومشوش، مما يؤدي إلى فساد واسع وممتشر وإساءة استخدام السلطة؛ وأنّ الانضباط يجري الحفاظ عليه عبر استغلال الانقسامات الأولية العنيفة، وغالباً ما يتكئ على تنافس متوازن بين الجماعات الإثنية/ الطافية المختلفة.

والأبوية تمنح الأنظمة السلطوية عدداً من المزايا الخاصة التي يمكن أن تسهم في طول عمرها. ومن بين هذه المزايا إحباط حراك المعارضة وبناء قاعدةٍ للولاء عبر خطوة انتقائية ورعاية قائمة على التمييز. كما يمكن للأبوية أيضاً أن تدفع الأنظمة السلطوية إلى مقاومة الإصلاح الديمقراطي تلك المقاومة الشديدة. أما فيما يتعلق بجهاز القسر، فإنّ التنظيم الأبوي لا يتم إلا على أقلّ الترحاب بالانفتاح السياسي. وبالمقابل، فإنّ المأسسة تبدي المزيد من التسامح تجاه الإصلاح والقدرة على تحمّله.

وهذا المنطق هو منطق مزدوج أو مضاعف. أولاً، حين يكون جهاز القسر ممأسساً، يكون لدى النخبة الأمنية إحساس بهوية واحدة منفصلة عن الدولة. ويكون لمهمتها وهويتها ومهنتها سبيلها المميّز. ويكون بمقدور الضباط أن يتصوّروا انفصالهم عن الدولة واستقلالهم عنها. فيعتقدون أنهم سيعيشون ليروا يوماً آخر، حتى في أعقاب تخليهم عن السلطة. ولا يتصوّرون أنّ "الإصلاح سوف يدمرهم". وبالعكس ذلك، فإنّ دمارهم يكون أكثر احتمالاً إذا ما تمسكوا بمناصبهم أكثر مما ينبغي لأنّ الإخفاق السياسي لا بد أن يأتي في سياق المنصب الطويل ويثير الانقسامات السياسية والخلاف داخل النخبة ذاتها. وهذه الانقسامات، بدورها، قد تهدد ما يتمتع به الجهاز الأمني من سلامة مؤسسته وتكاملها.

ثانياً، حين يكون جهاز القسر ممأسساً وليس أبويًا فإنّه يتميّز بالتزامه برسالة وطنية عريضة تكون في خدمة الصالح العام. مثل الدفاع عن الوطن والتنمية الاقتصادية، بدلاً من تأمين العظمة الشخصية أو الثراء الشخصي. وحين تنطلق النخبة لتحقيق هذه الرسالة تحقيقاً ناجحاً، يكون لديها مزة أخرى ذلك السبب الوجيه الذي يقنعها بأن "الإصلاح لن يدمرها". وبالعكس، فإنها حين تسعى على نحوٍ ناجح وراء تحقيق الأهداف الوطنية مثل الدفاع عن الوطن أو التنمية الاقتصادية قد تكون واثقة من قدرتها على خوض التحول الديمقراطي والنجاح في التمسك بالسلطة، عبر انتخاب الشعب لها هذه المزة.

وأخيراً، فإنّ العامل الرابع هو أنّ إرادة جهاز القسر وقدرته على التمسك بالسلطة تتوقّف على مدى مواجهته لمستوى رفيع من الحراك الشعبي. فخصد آلاف البشر، حتى ولو كان ذلك بمقدور قوى الأمن، هو أمر مكلف وباهظ. وقد يعرض للخطر السلامة المؤسسية لجهاز الأمن (هل سيقبل الجنود أن يطلقوا النار؟)؛ كما قد يعرض للخطر شرعية قوى الأمن في الداخل (هل ستزداد المعارضة الشعبية؟). ومن الواضح أنّ مثل هذه الأكلاف الباهظة التي يمكن أن تترتب على القمع الواسع لن تردّ النخب التي تعتقد أنّ الدمار سوف يحيق بها إذا ما جرى الإصلاح. وذبح نظام حافظ الأسد للآلاف في حماه وذبح النظام الشيوعي الصيني للمئات في ساحة تيان آن مين ليسا سوى مثالين بارزين على المأساة الإنسانية التي يمكن أن ترتكبها النخب القسرية التي تعتمد على القمع ولا تحجم عنه على الرغم من التكاليف الباهظة التي يمكن أن تترتب عليه. غير أنّه حيث لا تتصوّر النخبة أنّ الإصلاح سوف يطيح بها، قد تعمل الكلفة الباهظة التي تترتب على القمع الذي تفرضه مستويات الحراك الشعبي الرفيعة كآلية معاكسة، تدفع النخبة إلى الوقوف في صفّ الإصلاح. ففي

كوريا، عملت المظاهرات الجماهيرية الداعية إلى الإصلاح الديمقراطي، والتي شكّل عمادها تحالف عريض عابر للطبقات مع مشاركة وازنة من قِبَل الطبقة الوسطى، على إقناع رو تاي وو بالإحجام عن ممارسة القمع الوحشي للحركة الديمقراطية واختيار الإصلاح بديلاً عن ذلك. وبالمثل، فإنّ وجود حركة عمالية جديّة ومجتمع مدني فاعل في أميركا اللاتينية، وكلاهما كان في صفّ التحوّل الديمقراطي، دفع الأنظمة القسرية في الأرجنتين والبيرو إلى إعادة النظر في أمر القمع حين بدأ أن ثمة خيارات أخرى ممكنة وآمنة.

وقد يُطرح اعتراضان على هذا العامل الرابع، المتمثّل بالحراك الشعبي. فقد يحتجّ بعضهم بأنّ هذا العامل يُدخّل عنصر الدورية أو الحلقية على هذا الجدال لأن مستوى الحراك الشعبي في المجتمع تقرّره، إلى حدّ ما، إرادة القسر الموجودة لدى الدولة وقدرتها على ممارسته. وعلى سبيل المثال، فإنّ إرادة القسر والقدرة عليه في الدولة المصرية قد أفضت إلى قمع المجتمع المدني ذلك القمع القاسي؛ مما أدّى إلى تحجيم الحراك السياسي لدى كثير من القوى الشعبية. ومثل هذا الإحجام أدى إلى انخفاض كلفة القمع المترتبة على الدولة وعزّز إرادتها في استخدام القسر.

غير أنّ الدورية أو الحلقية تنتهي هنا: فليس ثمة تعالق بسيط بين إرادة القسر لدى الدولة وقدرتها عليه من جهة وتفكيكها لحراك المجتمع من جهة أخرى. فبعض الدول القسرية تعزز تطور المجتمع المدني عبر إجراءاتها الإدماجية. وبعضها الآخر يمارس القمع المتواصل، ويفكك حراك بعض الجماعات (كالنقابات اليسارية، مثلاً) لكنه لا يفعل ذلك تجاه جماعات أخرى (كالكنيسة، مثلاً). وبعض جيوب الحراك التي تتسامح معها الدولة وتحمّلها قد تعود إلى ملاحقة الدولة، وتجبر النخبة على مواجهة الحساب التالي: هل تفوق كلفة القمع منافعه؟ وذلك ما كان عليه الحال في كوريا الجنوبية في العام ١٩٨٧ حيث شكّل حراك المجموعات التي تسامحت الدولة معها مثل الكنيسة والحركة الطلابية ضغطاً كبيراً باتجاه الإصلاح. وبالتالي، فإن الحراك الشعبي ينبغي أن يُقاس بحدّ ذاته، بصورة مستقلة عن قياس قدرة القسر وإرادته لدى الدولة.

والاعتراض الثاني على عامل الحراك الشعبي قد يتركز على أنّ هذا العامل يمكن أن يهزّب داخل شكل من أشكال المنطق الذي تعتمد عليه مقاربة المتطلبات الاجتماعية التي سبق أن رفضناها. ففي النهاية، لا شك أنّ مستوى الحراك الشعبي يتأثر بوضوح بعوامل مثل التعليم، والتمدين، وانعدام المساواة الاجتماعية الاقتصادية. غير أنّ العامل الواحد لا يمكن اختزاله في سواه من العوامل. والحراك الشعبي يتأثر أيضاً بالعوامل الإيديولوجية (هل يتوقّف المجتمع على رؤيا بديلة، غير الشيوعية أو الإسلام مثلاً، يمكنها أن تجتذب المخيلة الشعبية؟)، وبالعوامل المرتبطة بالقيادة أو الزعامة (هل برز قائد كاريزمي؟)، ولحظات الأزمة المفاجئة التي تثير ردّاً شعبياً عفويّاً. وقياس العوامل الاجتماعية الاقتصادية لا يحسب حساب مثل هذه العوامل المؤثرة على الحراك، وهذا هو السبب في أنّ الحراك ينبغي أن يُقاس بحدّ ذاته وعلى نحوٍ مستقل.

ظروف منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:

مامن عامل واحد، سواء كان الوضع المالي التعيس، أو الامتناع عن تقديم الدعم الدولي، أو المأسسة القوية، أو مستويات الحراك الشعبي الرفيعة، يشكّل شرطاً لازماً وكافياً لتخليّ جهاز القسر عن السلطة وانسحابه منها. غير أنّ الدراسات المنطقية المقارنة تشير إلى أنّ هذه العوامل الأربعة قد كانت لها أهميتها في حالات التخلي السابقة. ولذلك، فإنه من المهمّ أن نفكّر في كيفية تصنيف بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تبعاً لهذه العوامل. فأداء هذه البلدان يشير إلى الأسباب التي تجعل الأنظمة السلطوية فيها متّسمة بتلك الشدّة الاستثنائية.

أولاً، وفيما يتعلّق بالقدرة المالية، على الرغم من أنّ كثيراً من الدول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تواجه مصاعب اقتصادية من هذا النوع أو ذاك، فإنّ قلة قليلة، ما عدا السودان ربما، هي التي تواجه انهياراً اقتصادياً بتلك المقاييس التي واجهتها دول أفريقيا جنوب الصحراء. وعلاوةً على ذلك، فإنّ معظم هذه الدول تتمتع بإيرادات كافية للحفاظ على إنفاق باهظ على أجهزة الأمن. والحقيقة أنّ هذا الإنفاق هو من بين أعلى الإنفاقات في العالم. فدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي على رأس دول العالم من حيث نسبة الناتج القومي العام التي يتم إنفاقها على الأمن. ففي المتوسط، أنفقت دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ٦,٧٪ من ناتجها القومي العام على المسائل الدفاعية عام ٢٠٠، مقارنةً مع متوسط عالمي يبلغ ٣,٨٪، و٢,٢٪ في دول الحلف الأطلسي (الناتو)، و٢,٨٪ في بلدان أوروبا خارج الحلف الأطلسي، و٣,٣٪ في شرق آسيا وفي أستراليا، و٤٪ في أفريقيا جنوب الصحراء، و١,٦٪ في الكاريبي، وفي أميركا الوسطى، وأميركا اللاتينية. ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي من بين أكبر الدول التي تنفق على مشتريات الأسلحة. وهناك

سبع دول في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (هي المملكة العربية السعودية، وإيران، ومصر، وإسرائيل، والإمارات العربية المتحدة، والكويت، والجزائر) شكّلت وحدها ٤٠٪ من مجموع صفقات السلاح في عام ٢٠٠٠.

وأخيراً، فإنّ نسبة السكان العاملين في مختلف فروع الجهاز الأمني هي نسبة مرتفعة بالمقاييس العالمية. فمتوسط هذه النسبة في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هو ١٦,٢ رجل من بين كل ألف تحت السلاح مقابل ٦,٣١ في فرنسا و٣,٩٢ في البرازيل. و٠,٣٣ في غانا. وفي سوريا، على سبيل المثال، فإنّ هذه النسبة هي ٢٦، وفي البحرين ٣٣,٨، وفي المملكة العربية السعودية ٩,٨٦، وفي مصر ١٠,٨٧.

والسؤال الآن هو كيف تعزّز هذه البلدان مثل هذا الجهاز القسري المُحكّم؟ هنا يفعل فعله ذلك السبيل المُتَّبَع في التوصل إلى الربح، والذي يشكّل خاصيّة ميّزت هذه المنطقة على مدى طويل. فكثير من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وإن لم يكن جميعها، هي من أكبر المتلقين للدخل القائم على الربح. وهذا الربح يُستَمَدُّ من مانحين مختلفين: الموارد النفطية وموارد الغاز، الاستخدام الجيوسراتيجي، والسيطرة على مرافق الترانزيت الحاسمة. فبين ما يزيد على ٣٠ بليون دولار تكسبها المملكة العربية السعودية من موارد النفط و٢ بليون دولار تتلقاها مصر سنوياً من الولايات المتحدة كمعونة خارجية، كثير من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تُمدّد بدخل ربيعي سخي. وهذا ما يوقّر لها موارد أساسية بحيث تبقى الدولة قادرة على التمسك بالحكمة الاقتصادية التقليدية "ادفع لنفسك أولاً" حتى ولو كان البلد فقيراً اقتصادياً بوجه عام، وذلك يعني إعطاء الأولوية لدفع رواتب الجيش وقوات الأمن. وهكذا، فإنّ الإنفاق على جهاز الأمن يبقى مرتفعاً جداً، في حين أن الإنفاق على التعليم والرفاهية قد يبقى على حاله وقد تقوَّض الأزمة الاستثمار في البنية التحتية. ففي مصر، على سبيل المثال، دفعت الأزمة الاقتصادية النظام إلى التوقيع على اتفاقية مع صندوق النقد الدولي تقضي بتخفيض دعم السلع الأساسية بنسبة ١٤٪. لكن ذلك لم يمنع النظام من زيادة الميزانية العسكرية بنسبة ٢٢٪ في العام ذاته. وفي الجزائر أيضاً، على الرغم من التخريب الاقتصادي الذي أحدثته الحرب الأهلية، لم ينقطع الدفع للجيش. وقد بقي الجهاز العسكري سليماً بفضل اعتماد الجزائر على ربح النفط والغاز. وباختصار، فإنّ سبل النفاذ الاستثنائية إلى الربح قد عزّزت جهاز القسر وورعته في كثير من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وفيما يتعلّق بالدعم الدولي، فإنّ منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تتمتع بوضع استثنائي فريد في المجال الدولي. وكما هو الحال في المناطق الأخرى، فإنّ الدول السلطوية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قد انتفعت من الحرب الباردة، فحظيت برعاية القوى العظمى في الشرق والغرب (في آنٍ معاً في بعض الأحيان) مقابل وعدٍ بتحالف موثوق في الصراع مع الشيوعية أو ضدها. غير أنه بخلاف المناطق الأخرى، فإنّ الأنظمة السلطوية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لم ترّ موارد الرعاية الدولية تتلاشى مع نهاية الحرب الباردة ولا مع إعادة الولايات المتحدة بعث الديمقراطية التي أعقبت ذلك. ذلك أنّ الاهتمام الغربي بالمنطقة كان مدفوعاً باهتمامات أمنية متعددة بقيت بعد الحرب الباردة. والاهتمامان الأساسيان هما ضمان إمدادٍ نفطيٍّ كافٍ، وهذا موردٌ ذو أهمية استراتيجية من حيث الاعتماد المتزايد الذي تبديه بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، واحتواء التهديد الإسلامي ذلك التهديد الذي أثبت أنه صارحّ مع تحويل الراديكاليين الإسلاميين عنفهم باتجاه الأهداف الأميركية في الداخل والخارج.

وقد وقرّ هذان الاهتمامان لصنّاع السياسة في الغرب بمبرّزين أجبراهم على تقديم الرعاية لكثير من الدول السلطوية في المنطقة. وكما سبق لروزفلت أن قال عن سوموزا، فإنّ هذه الأنظمة "قد تكون من أبناء الزانية غير أنهم أبناء زانيتنا على الأقل". فالأنظمة السلطوية في المملكة العربية السعودية، ومصر، والأردن، وتونس، والجزائر قد تلقّت الدعم، بسخاءٍ بالغ بعض الأحيان، نظراً للاعتقاد (الخاطئ ربما) بين صنّاع السياسة الغربيين بأنّ هذه الأنظمة من المرّجّح أن تتجاوب مع المشاغل الأمنية الغربية، وتضمن إمداد الغرب بالنفط والغاز على نحوٍ منتظم فضلاً عن احتواء التهديد الإسلامي. وباختصار، فإنّ منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي منطقة استثنائية من حيث أنّ نهاية الحرب الباردة لم تشهد تراجع القوى العظمى عن رعايتها للأنظمة السلطوية فيها، كما كان الحال مثلاً في أميركا اللاتينية، وأفريقيا، وسواهما. ولقد أتاح اللعب على اهتمامات الغرب الأمنية المتعددة للأنظمة السلطوية في المنطقة أن تبقى على ما كانت تناله من دعمٍ دولي. أمّا سخاء الغرب في تقديم هذا الدعم فقد زاد إرادة هذه الأنظمة وقدرتها على البقاء.

أمّا فيما يتعلّق بالعامل الثالث، وهو الأبوية، فإنّ جهاز القسر في معظم بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يبقى محكوماً بالمنطق الأبوي، شأنه شأن الأنظمة ذاتها. ومع أنّ هذا الأمر ليس شاملاً (فالجيش في تركيا، ومصر، وتونس هو جيش مُمأسس إلى حدٍّ بعيد)، إلا أنّ كثيراً من الأسر الحاكمة في المنطقة، كما هو الحال في العراق (قبل الاحتلال)، وسوريا، والمملكة العربية السعودية، فضلاً عن قوىٍ أضعف مثل الأردن والمغرب، تتسم بالصفة الأبوية التي تتخلّل

مؤسسات القسر. فالطابع الشخصي هو الذي يسيطر على عمليات اتخاذ القرار. وفي الأردن والمغرب نجد أنّ الملك عادةً ما يعين أقرباءه الذكور في المناصب العسكرية كضمانة ضدّ أيّ تمرّد عسكري. وفي المملكة العربية السعودية وسوريا نجد أنّ فروع الجيش وقوى الأمن هي شؤون عائلية. والموثوقية السياسية هي أهمّ من الكفاءة فيما يتعلق بالترقية. ففي الأردن، لا يمكن للفلسطينيين أن يترقوا في الوحدات المقاتلة أعلى من رتب معينة. وفي سوريا، تم تعيين قائد للقوى الجوية لم يكن طياراً في أيّ يوم من الأيام (لكنه صديق موثوق لحافظ الأسد). كما تُستخدَم الأواصر الإثنية في ضمان الولاء. ففي العراق (قبل الاحتلال) كانت وحدات النخبة ذات طابع سنّيّ طاع. وفي سوريا كان ذات طابع علويّ طاع. كما يُؤمّن الانضباط الداخلي من خلال الاعتماد على التنافس المدروس بين الجماعات الأوليّة. فالنظام السوري يعمل بحذرٍ على الموازنة بين العلويين والسنة والمسيحيين بغية تأمين السيطرة. والنظامان السعودي والأردني يعتمدان على الولاءات القبلية والبدوية بغية تحقيق ميزان القوى المناسب بين الجماعات المختلفة. أمّا التمييز بين العام والخاص فلا يُراعى على الدوام. ففي العراق وسوريا، عمل الجيش كسبيل أساسي للثراء الشخصي. وليس من غير المعتاد أن يحوّل الضباط الكبار وحداتهم إلى مزارع أو إقطاعات اقتصادية شخصية.

وبالطبع فإنّ المؤسسات الأمنية لا تتساوى جميعاً من حيث فسادها. فالجيش الأردني يحكمه القانون أكثر بكثير من نظيره السوري أو العراقي (قبل الاحتلال). وعلاوةً على ذلك، فإنّ الأبوية لا ينبغي أن تُخلط مع انعدام الكفاءة المهنية؛ فكثير من هذه الأجهزة مدرّبة مهنيّاً على نحوٍ جيد ومجهزة بأحدث المعدات العسكرية الحديثة. لكنّ الأبوية تقيم رابطة شخصية قوية بين جهاز القصر والنظام الذي يقوم على خدمته؛ حيث تدفع إلى تماهي جهاز القسر مع النظام ومع إطالة عمره ذلك التماهي الشخصي وبذلك تعزز مقاومة الإصلاح السياسي.

ما سبب هذه المقاومة؟ نظراً للظروف الأبوية، فإنّ احتمال الإصلاح السياسي ينطوي على احتمال دمار نخبة الجهاز القسري. فالانفتاح السياسي وإمكانية المحاسبة الشعبية لا بدّ أن تحرم الضباط العلويّ في سوريا من المزايا الخاصة التي يتمتع بها إن لم تحرمه من حياته ذاتها. وتغيير النظام لا بدّ أن يعرّض للخطر هيمنة النخب القبلية ذات الحظوة في كلّ من الجيش الأردني والسعودي. ويُضاف إلى ذلك فإنّ قلّة من هؤلاء الضباط هم الذين يأملون بأن يصلوا إلى السلطة من خلال السياسة الانتخابية، على طريقة رو تاي وو، نظراً لإخفاق هذه الأجهزة الأبوية بتحقيق الأهداف الوطنية على النحو الأملّي الذي حقّقه روتاي وو. وبالعكس، فإنّ هؤلاء الضباط لديهم دافع حقيقيّ إلى رص الصفوف خلف النظام السلطوي القديم، وإغلاقه حتى حين يوفّر المناخ الطبيعي فرصة الانفتاح. وهذا واضح في مثال سوريا حيث خلقت شيخوخة الدكتاتور الحاكم ومرضه فرصةً للانفتاح السياسي في ذلك البلد إذا ما امتنع قادة جهاز القسر عن رص الصفوف حول النظام القديم لكنهم أقنعوا ابن الدكتاتور بأنّ مصالح البلد الحقيقية إنما تكمن في استمرار النظام القديم.

وسيادة النزعة الأبوية ليست تلك السيادة الاستثنائية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بأيّ حالٍ من الأحوال. فهذا المنطق ذاته يحكم أنظمةً في أفريقيا وآسيا وسواهما. غير أنّ مستوى المأسسة المتديّ في أجهزة القسر في المنطقة يشكّل عاملاً إضافياً من العوامل التي تفسّر ما لدى كثير من هذه الأنظمة من رغبةٍ في الحيلولة دون الإصلاح السياسي.

أمّا بالنسبة للعامل الرابع، وهو الحراك الشعبي باتجاه الإصلاح السياسي، فإنّ هذا العامل يبقى ضعيفاً. فنحن لا نرى في أيّ مكان من هذه المنطقة تلك التحالفات الكبيرة متعدّدة الطبقات والتي تنزل إلى الشوارع لكي تدفع نحو الإصلاح كما هو الحال في كوريا الجنوبية. وبالتالي، فإنّ تكاليف القمع في معظم بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي تكاليف متدنية نسبياً. وحتى في الأماكن التي كان فيها الحراك أعلى، كما هو الحال في سوريا ثمانينيات القرن العشرين أو الجزائر في تسعينياته، حين استطاع الإسلاميون تعبئة أعدادٍ مؤثّرةٍ في صفّ الإصلاح السياسي، فقد أثبتت الدولة أنها قادرة على أن تقلّل من تكاليف القمع، أي أن تقلّل من الخسارة المحتملة لشرعيّتها الداخلية أو دعمها الخارجي، من خلال اللعب على التهديد الخاص الذي تطرحه أو تمثّله هذه القوى المحدّدة. ولأنّ ذلك الحراك كان ذا وجهٍ إسلاميٍّ، استطاع النظام أن يصف هذا الحراك بأنّه يمثل تهديداً للنظام والأمن بالنسبة لكلّ من الدوائر الداخلية والدولة. وقد نجحت هذه الطريقة، حيث استطاعت الدولة الجزائرية أن تعتمد على استمرار الرعاية الفرنسية لبضع سنوات بتأكيداتها على الخطر الذي يمثّله التهديد الإسلامي. بل إنّ المذبحة الوحشية التي ارتكبتها الأسد في حماه جلبت له بعض الدعم الشعبي في حقيقة الأمر: "إنّ شهراً كالشهر الذي مرّ على حماه يبقى أفضل من أربعة عشر عاماً من الحرب الأهلية في لبنان".

ومستوى الحراك الشعبي المتديّ الذي يستهدف الإصلاح السياسي ليس تلك الظاهرة المقصورة على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وهو إلى حدّ ما عاقبة لغياب متطلبات الديمقراطية الأساسية، حيث الفقر ومستوى التعليم

المتدني. غير أنّ هنالك عوامل إضافية تحدّد من حماس الشعب للإصلاح الديمقراطي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. أول هذه العوامل هو أنّ تجارب وخبرات اللبلة السياسية قد تطابقت تاريخياً مع السيطرة الاستعمارية وليس مع تقرير المصير (بخلاف تجربة الهند). والمحاولات الخجولة الباكرا التي جرت في ظلّ الانتدابين البريطاني والفرنسي كانت بمثابة ستارة للسيطرة الأجنبية أكثر منها تجارب للحكم الذاتي أصيلة وجوهرية. والعامل الثاني هو أنه لا وجود لتجربة سابقة مديدة مع الديمقراطية كان يمكن لها أن تضع القواعد المؤسسية للحراك الشعبي كالأحزاب الجماهيرية ونقابات العمال (بعكس تجربة كثير من بلدان أميركا اللاتينية). والعامل الثالث هو أنّ ثمة نموذج مضادّ يوفّر بديلاً إيديولوجياً خصباً وملهماً للرؤية الديمقراطية الليبرالية بعكس تجربة أوروبا الشرقية بعد سقوط الشيوعية). فعلى الرغم من أنّه لا حاجة لاعتبار الإيديولوجيات الإسلامية كبديل لرؤية العالم الديمقراطية الليبرالية، إلا أنّ هذه الإيديولوجيات غالباً ما تطوّرت على أنّها كذلك بغية استغلالها سياسياً. والعامل الرابع هو أنّ وجود هذا التهديد الإسلامي غير الديمقراطي يحبط حراك كثير من الدوائر التقليدية ونشاطها الديمقراطي، أعني العناصر العلمانية المثقفة في الطبقة الوسطى.

غير أنه بغضّ النظر عن التفسير، تبقى مستويات الحراك الشعبي الرامي إلى الإصلاح الديمقراطي تلك المستويات المتدنية فعلاً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وهي تخفّض على جهاز القسر تكاليف القمع الذي يمارسه وتزيد من احتمال لجوء المؤسسة الأمنية إلى القوة لإحباط مبادرات الإصلاح.

وبالطبع فإنّ هنالك مثال دراماتيكي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نجح فيه الحراك الشعبي الرامي إلى الإصلاح في إحداث تغيير النظام. وذلك المثال هو إيران حيث شارك ملايين الإيرانيين في احتجاجات جماهيرية لإسقاط الشاه، ولعب الحراك الشعبي دوراً أساسياً في نجاح الثورة، ومن ذلك ما تركه من تأثير عميق لدى الجيش. فعلى الرغم من أن هذا الأخير كانت لديه القدرة المادية على أن يقمع المحتجين، إلا أن إرادته تلاشت بالنظر إلى الكلفة الهائلة المحتملة التي يمكن أن تترتّب على هذا القمع، بما في ذلك ما يمكن أن يعتري تماسك الجيش وسلامته هو ذاته. وحين واجه الجنود تلك الجماهير المدنية وهي تحمل الورود وتردد الشعارات الدينية، فإن كثيراً منهم رفضوا إطلاق النار، وتركوا الخدمة بأعداد متزايدة، وتمردوا مباشرةً على ضباطهم من ذوي الرتب الرفيعة. وإذ خشي رأس المؤسسة العسكرية على تماسك مؤسسة القوات المسلحة، أعلن "حياد" الجيش تجاه الثورة وختم بذلك على مصير النظام القديم. وباختصار، فإن مستويات الحراك الشعبي الرفيعة في إيران زادت من كلفة القمع بما يكفي لأن يقوّض إرادة القمع لدى جهاز القسر.

والعامل الخامس هو أن وجود تهديد محتمل قد يفترس، كما أشار بعضهم، شدة جهاز القسر في كثير من بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ونظراً للمكانة المركزية التي يحتلها الصراع العربي الإسرائيلي في سياسة المنطقة، فإن بعض المحللين يربطون شدة السلطوية في هذه المنطقة بالتهديد الوجودي الذي تمثله إسرائيل إزاء جيرانها العرب وتالياً بناء أجهزة عسكرية ضخمة من قبل الكثير من الدول العربية بغية مواجهة ذلك التهديد. ولا شك أنّ انتشار الصراعات البينية في المنطقة (بما في ذلك الصراع العربي الإسرائيلي إنما دون الاقتصار عليه) قد لعب دوراً مهماً في تعزيز السلطوية في هذه المنطقة. لكن المحللين الذين يؤيدون مثل هذا التفسير لا بد أن يحسبوا حساب الحقيقة التي مفادها أنّ شدة أجهزة القسر في الدول العربية لا ترتبط جغرافياً ولا زمنياً بالتهديد الذي تمثله إسرائيل. فجغرافياً، يتجاوز قوس السلطوية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مجال طيران القوى الجوية الإسرائيلية بكثير، أي يصل إلى مناطق من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بعيدة تماماً عن مركز الصراع (مثل المملكة العربية السعودية والمغرب) لكنها تشارك المنطقة ذلك الازدهار الذي يعيشه جهاز القسر الشديد. وزمنياً فإن انخفاض التهديد الوجودي الذي تمثله إسرائيل لم يُفض إلى انخفاض موافق في حجم جهاز القسر. فقد عرفت مصر، على سبيل المثال، خمسة وعشرين عاماً من السلام البارد مع إسرائيل، لكن هذا الانخفاض في التهديد لم يضاهاه أي انخفاض مواز في حجم ميزانية البلد العسكرية.

خلاصة:

لا تكمن استثنائية بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في غياب المتطلبات الأساسية للديمقراطية بقدر ما تكمن في الشروط أو الأوضاع التي تزيد من شدة السلطوية وخاصة شدة جهاز القسر وتصلبه السياسي. ومن الشروط المسؤولة عن شدة هذه السلطوية ما هو استثنائي بالفعل ومقتصر على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ومن هذه الشروط أيضاً ما هو غير ذلك. فالقدرة على حيازة ريع وافر هي ما يميز هذه المنطقة ويسدّد قدراً كبيراً من تكاليف أجهزة القسر بالغة التطور. أما المشاغل الأمنية الغربية المتعددة في هذه المنطقة فتضمن استمرار الدعم الدولي للأنظمة السلطوية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حتى بعد نهاية الحرب الباردة. غير أنه يضاف إلى هذين العاملين عوامل أخرى ليست

فريدة في أي حال من الأحوال أو مقتصرة على هذه المنطقة، ومن ذلك سيطرة الأبوية في بني الدولة ومستوى الحراك الشعبي المتدني. وهذه العوامل معاً تعزز إرادة جهاز القسر وقدرته على الحيلولة دون الإصلاح الديمقراطي.

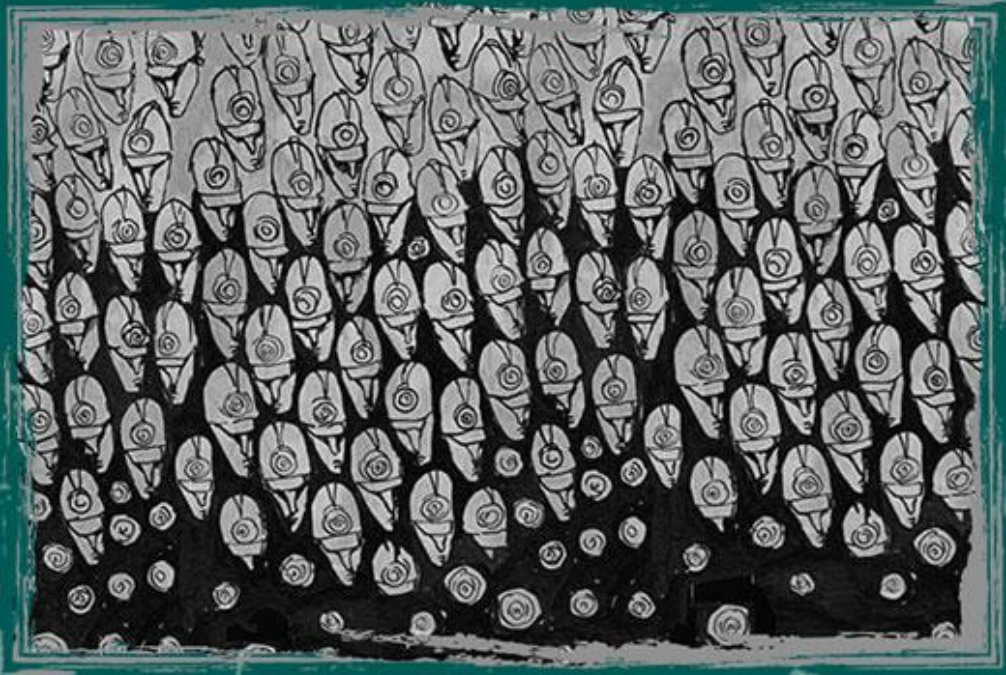
وبالنسبة إلى مناطق أخرى، فإن تجربة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تلفت انتباهنا إلى الأهمية المتواصلة التي تحظى بها العوامل البنيوية، وعلى رأس ذلك طابع مؤسسات الدولة، وما يدل عليه من قابلية البلد للتحول الديمقراطي. فقد لعب التحول المفاجئ والكاسح إلى الديمقراطية في أميركا اللاتينية في ثمانينيات القرن العشرين دوراً مهماً في تسويد صفحة الحتمية الاجتماعية الاقتصادية في نظريات التحول الديمقراطي، وألقى الضوء على مركزية خيار النخبة وإرادتها ترسيخ الديمقراطية. أما الانتقال الدراماتيكي إلى الديمقراطية الذي اكتسح إفريقيا جنوب الصحراء وأوروبا الشرقية في تسعينيات القرن العشرين فقد لفت الانتباه إلى الدور المهم الذي يمكن أن يلعبه الحراك الشعبي في إسقاط الأنظمة السلطوية. غير أن الاستمرار العنيد الذي يميّز السلطوية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يلقي الضوء على درس مهم وقوي بالمثل. فعند اقتران المؤسسات الأبوية والقدرة على القسر، يرجح أن تستمر السلطوية. وفي هذا السياق، تكون النخب القسرية ممتلئة كلاً من الإرادة والقدرة على قمع المبادرات الديمقراطية. وحيث يكون الدعم الدولي والتمويل متاحين للنظام السلطوي، فإن تغيير النظام السريع يكون بعيد الاحتمال.

وتبعاً لهذا التحليل، فإنّ بعضهم قد يغريه القول إنّ التخلّص من جهاز القسر، ربما بتدخلٍ خارجي حاسم، يمكن أن يضع حداً للسلطوية ويأتي بالديمقراطية إلى منطقة مصابة بمثل هذا البلاء الشديد. ومن سوء الحظ أنّ التحليل الوارد هنا لا يدعم هذا الرأي. فالعوامل الأربعة المشار إليها أعلاه تفسّر شدة جهاز القسر في كثير من بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وإرادتها في قمع المبادرات الديمقراطية. لكن هذا التحليل لا يفضي بالكثير فيما يتعلق بالشروط الضرورية لغرس الديمقراطية ذاتها. ففي حين أن التخلّص من أجهزة القسر القائمة للديمقراطية هو شرط لازم للتحول الديمقراطي وترسيخ الديمقراطية، إلا أنه شرط غير كافٍ. فهناك حشد من الشروط من بينها الحد الأدنى من التزام النخبة، والحد الأدنى من التضامن الوطني، والحد الأدنى من حصة الفرد من الناتج الوطني العام، وربما الأهم من ذلك كله قيام مؤسسات للدولة بعيدة عن التحيز وفاعلة. فالبيروقراطيات الفاعلة، والشرطة، والهيئات القضائية التي يمكن أن تصدر عن النظام وعن حكم القانون بما يمكن من التنبؤ بأفعالها هي أساسية لازدهار الديمقراطية. فالنظام قبل الديمقراطية، إلى حد بعيد. والديمقراطية لا يمكن أن تزدهر في حالة الفوضى.

ومن المؤسف أنّ البلدان التي لها تاريخ في الحكم الأبوي هي في موقع رديء فيما يتعلق بهذه النعمة المؤسساتية. والأنظمة ذات الطابع الشخصي، بتعريفها، هي أنظمة يحكمها الحاكم مطلق اليد، وليس القانون. وعموماً، فإن الأنظمة الأبوية لا تتمتع بالبيروقراطيات الفاعلة والبعيدة عن التحيز، ولا الشرطة، ولا مؤسسات الدولة الأخرى الأساسية لأية ديمقراطية راسخة. وهذا هو السبب في أن ترسيخ الديمقراطية الناجحة في الأنظمة السلطوية يمثل ذلك التحدي العسير.

وفي غياب مؤسسات الدولة الفاعلة، فإن التخلّص من جهاز القسر والقمع لا يؤدي إلى الديمقراطية بل إلى نشوء سلطوية من نوع آخر، أو الأسوأ من ذلك إلى الفوضى. ولترسيخ الديمقراطية في المنطقة، فإن على دعاة الإصلاح السياسي أن يركّزوا على بناء مؤسسات دولة فاعلة وغير متحيزة، وعلى تعزيز ورعاية الروابط والجمعيات التي تخترق الحدود الإثنية وتوحيد الشعب حول مصالح اقتصادية وثقافية مشتركة، فضلاً عن تعزيز النمو الاقتصادي الذي يصل بحصة الفرد من الناتج القومي إلى تلك المنطقة السحرية التي تتيح المجال أمام الديمقراطية، وهي إحصائياً بين ٤٥٠٠-٥٥٠٠ دولار. وهذا التحدي هو تحدٍ ضخم لكنه لا يختلف إلا قليلاً عن ذلك الذي واجهه عدداً لا يحصى من البلدان في أرجاء العالم. فمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ليست استثناءً على الإطلاق في مواجهتها هذا التحدي، وهو الأمر الذي رأيناه أيضاً في كثير من الجوانب الأخرى.

تُنشر هذه الدراسة بالتعاون مع مشروع "ثروة للمجتمع المدني".



إيفا بلّين

المؤسسات القسرية والقادة القسريون